حاجة كما قدمناه في العدالة ويشهد له قول الامام محمد رضي الله عنه في السير الكبير فيما يكره ادخاله الدار الحرب وما لا يكره قال لا بأس ان يحمل المسلم الى دار الحرب ما شاء من الدراهم والسلاح والسبي والله لا يحمل اليهم شيئا احتياجا الى قوله المسلم مندوب الى التجنب عن الشركة قال عليه السلام لا تستضيئوا بنار المشركين وقال انا بريء من كل مسلم مع مشرك وفي حمل الوديعة اليهم للتجارة نوع مقاربة فالحاصل ان الله لا يفيض ثم ذكر او ان الوديعة راجع الى ما عندهم ولزوم اعادته بما عندنا فلا يقتصر على قدر الحاجة الخ وانما اخذوا بعدم سقوط العدالة عند الحاجة فلا يتحرى لانه فيما يقدم عليه لا لحاجة بل للكراهة ومراعاة الخروج من الخلاف

(المقدمة الثالثة)

في جمال بالقول في الامر بالمعروف والنهي عن المنكر) اعلم انه واجب اجماعا بالنص الظني وهو قوله تعالى ولتكن منكم امة يدعون الى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر واولئك هم المفلحون الاية وفي بيانه ان الفلاح مناط به وفي انه واجب كفائي وانه يتحقق منه القيام به ونعم الوالي الله يقيم به احد كما يشهد به قوله تعالى واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة والتوقي دليل منه السنة كتب منع قوله صلى الله عليه وسلم لا تقضى عند حتى يقتل مظلوما فانه اللعنة تنزل على من لم يحضره ولم يرفع عنه ولا تقضى عند حتى يضرب مظلوما فانه اللعنة تنزل على من حضره ولم يرفع عنه قال الغزالي وهذا الحديث يدل على انه لو لم يحضر الا واضع التي يشاهد فيها المنكر ولم يقدر على تغييره لزمه قال على من حضره ويجوز ان يحضر بعضهم انه عاجز الى ان اختصار وعكسه فاذا وجد منه فقد ذكره في كتب الكراهية والاستحسان انه اذا رضي الله وكان فيه منكر انه كان يخاف

عنه

عنه انه قدر والا خرج لقوله تعالى ولا تقعد بعد الذكرى مع القوم الظالمين وانكاره بعيد عنه انه قدر والا انكر بقلبه وصبر لزمه تفاوته بحسب وجوب الدعوة وافتراقه بالكاد هنا انه لم يكن مقتدى به والخروج مطلقا وهذا كله اذا كان لا يعلم منه قبل بالمنكر اما اذا علم به منه قبل فلا يحضر مطلقا وسواء كان مقتدى به ام لا وهو دليل ما ذكرنا في المقدمة الثانية منه وجوب الهجرة منه اصله بل فيما بعلمي لزمه اجتنابه بيعه الدار والبلد قد اتبع بيوم اتى قدس سره في كتابه منه الى منه الذي عند الوقدام على دار بني لو لزمه ان يأخذ حكم البلد فكذلك البلد ان يأخذ حكم الدار انه حصل فيما يحصل في الدار منه العلم بالمنكر ثم انه الامر والنهي انما يشترط فيه الاسلام والتكليف والعلم بالحكم والقدرة على الدرجة التي يستطيع لزمه المراتب وهي القول والفعل ثم القول ثم الانكار بالقلب والهروب عند المشاهدة هذا هو المعتمد ثم اختلفوا في ان فرضه بيد الوجوب والندب فانه علم تأثيره عليه وعدم وضعه وجب والا وهي بقية جميع الصور فانه يندب ولو علم عدم التأثير مع الوضاءة ايضا فانه يقدم على ذلك كما في كتاب السير وكتاب الطهارة منه الدار وحاشية على الصفوة ابيه عابديه ومفهوم عباد الغزالي مخالفة في ذلك حيث قال بانه يعلم انه لو ينفع كلامه ويضرب انه ظلم فلا يجب عليه فحسبة بل ربما تحرم في بعض المواضع واطلاقه في بيانه ذلك واستدل فقهاؤنا على الندب بانه المسلم المنكر عليه لزمه انه يتأثر في قلبه وانه ادعاء مات شهيدا لقوله تعالى اقم الصلاة وامر بالمعروف وانه عند المنكر واصبر